

## نقابة الصحفيين اليمنيين

### تقرير الحريات لعام 2012م

#### المقدمة

منذ اندلاع الثورة الشبابية الشعبية السلمية 11 فبراير 2011م وحتى منتصف العام 2012م تعرضت عديد وسائل إعلامية (تليفزيونية - صحف، مجلات، مواقع الكترونية، وكالة الأنباء اليمنية سبأ) للاعتداء على مقراتها وتدميرها ونهب ممتلكاتها وإحراق الصحف والمجلات ومصادرتها وحجب المواقع الإلكترونية وغيرها، تسببت هذه الاعتداءات في قتل وجرح عديد صحفيين واعتقال بعضهم وتهديدهم وغيرها من الانتهاكات، هذا الوضع الأسوأ في تاريخ الصحافة ووسائل الإعلام عموماً أجبر كثير من الصحف وخاصة الأهلية على إغلاق أبوابها وترك عملها بسبب الوضع السيء الذي عاشته الصحف خلال هذه المرحلة من تاريخ الصحافة اليمنية.

كانت كثير من الصحف الأهلية حديثة النشأة تتطلع إلى مستقبل صحافي مبشر ولدى القائمين والعاملين في الصحف الأهلية طموح لجعل حرية الكلمة لا حدود لها، وأن يكون سقف هذه الكلمة هو السماء، لكن التشريعات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، فضلاً عن ممارسة أشكال وأنواع الانتهاكات بحق الصحف دفعها لأغلاق أبوابها، ما أضطر معه كثير من رؤساء التحرير مغادرة العاصمة صنعاء، هرباً من أعمال العنف والانتهاكات، والتوقف والتوقيف القسري عن الصدور، وهو ما هدد كثير من الصحفيين الذين يقتاتون على هذه الصحف التي تعتبر هي دخلهم الوحيد للعيش، ومع ذلك لم تستطع هذه الصحف الصمود أمام هذه الانتهاكات، ولم تقم الحكومة

بتعويض الصحف التي اغلقت أبوابها وتوقفت عن الصدور على الرغم من أنها خسرت الكثير من ممتلكاتها البنيوية والتحتية، وبالتالي دفع هذا التوقف الإجباري التي سحب رصيد الصحف الذي كانت قد أسسته لنفسها من القراء والمتابعين ليس لعدم قدرتها على تكوين هذه القاعدة الشعبية وإنما لأن الضرر الكبير بسبب التوقف الإجباري أحرم هذه الصحف من الاستمرار والتوسع في بناء القاعدة الشعبية العريضة من القراء والمتابعين وهم الأهم، بل هم رأس مال أي صحيفة تقدم نفسها للمتلقين والمتعرضين بما يحترم عقولهم واهتماماتهم، كانت مثلاً صحف النداء، الشاهد، حديث المدنية، وغيرها من الصحف قد بنت لنفسها رأسمال عريض من الجمهور، إلا أن الأحداث عملت على تراجع هذه الشعبية بسبب التوقف الإجباري للصحف، ومع ذلك لم تقم نقابة الصحفيين اليمنيين بعمل حصر للصحف والوسائل الإعلامية التي تضررت جراء الأحداث وأعمال العنف التي أنتهجها نظام علي عبدالله صالح في تعامله مع الثورة الشبابية الشعبية السلمية.

إن ما هو مطلوب اليوم وبشكل عاجل سرعة حصر الصحف وجميع الوسائل الإعلامية التي تضررت وتقدير خسائرها وتقديم هذه الأضرار إلى الحكومة لتعويضها بشكل عاجل، وهذا لن يتأتى إلا بضغط قوي من نقابة الصحفيين اليمنيين ومن جميع وسائل الإعلام والصحفيين كي تقوم الحكومة بواجبها في تعويض الأضرار التي حدثت للصحف خلال عامي 2011-2012م باعتبارها المسؤولة عن كل هذه الأحداث حتى ولو لم تكن هي الفاعلة لكنها المعنية اليوم وهي المسؤولة والممثلة للمجتمع وهي المسؤولة عن التعويض، وبالتالي لا يجب السكوت أكثر من ذلك لأن الصحفيين والصحف اليوم مازالت مغلقة وبالتالي وبشكل عاجل يفترض التقدم إلى

الحكومة بطلب التعويض ما لم فإن على هذه الصحف والنقابة التقدم بدعاوى قضائية ضد الحكومة بطلب التعويض وعودة الصحف للعمل من جديد.

ليست الصحف وحدها التي تضررت فقد كان لقناتي السعيدة وسهيل ووكالة الأنباء اليمنية سباً النصيب الأكبر من أعمال العنف إذ تعرضت قناة السعيدة لأكثر من قذيفة وسقط الشهيد فؤاد عبدالجبار العامل في القناة ومعه محمد دبوان لكنه أصيب عبر قنص مثل فؤاد لكن فؤاد فارق الحياة وظل أشهر طويلة دبوان في المستشفى، فضلاً عن تعرض القناة لأعمال تخريبية في بعض أجهزتها، ومثلها قناة سهيل فقد تعرضت لأكثر من اعتداء على مقرها في الحصبة عبر قذائف من قبل القوات الموالية لعلي عبدالله صالح ودمرت كثير من أجهزتها وسببت هذه القذائف الرعب الشديد لدى العاملين في القناة، وكذا تعرض صحيفة الصحة أيضاً لقذائف على مقرها وبالتالي لم تحصل هذه الوسائل الإعلامية لأي نوع من أنواع التعويض، أما وكالة الأنباء اليمنية سباً فمازالت اليوم مبناه مدمراً وهو شاهد على واقع الحال الذي مرت به الوسائل الإعلامية، وكانت المواجهات بين قوات نظام علي عبدالله صالح ومقاتلي الشيخ صادق الأحمر أن تفقد الأسرة الصحفية سبعين صحفياً وصحفية كانوا يمارسون عملهم في مبنى الوكالة، واتهم طرفاً النزاع كل الآخر بأنه هو من دمر الوكالة ونهب أجهزتها ومطابعها، ودمر كل شيء فيها، بل أن كثيراً من الأجهزة التي لم يطالها التدمير امتدت إليها أيادي اللصوص، فنهب ما تبقى من أجهزة كمبيوتر ودمرت بقية الأجهزة، تلك الجريمة مازالت ماثلة إلى اليوم ومازال صحفيو الوكالة مشردين والمبنى مدمر بالكامل، ولم يتم تعويض الصحفيين واستعادة المبنى والأجهزة ليتسنى للصحيفة العودة إلى العمل واستلام حقوقهم

التي حرموها منذ ما يقارب العامين، بسبب الجريمة البشعة التي ارتكبت بحق الوكالة الرسمية وهي الوكالة الوحيدة، وبحق العاملين فيها من صحفيين وإداريين الذين تأذوا كثيراً بسبب توقف عملها الوحيد، إذ أن كثيراً منهم ليس لديه أي عمل آخر أو مصدر دخل آخر غير ما يتحصل عليه من دخل من الوكالة وهو الراتب الزهيد.

اليوم الحكومة عاجزة عن تقديم الجناة للعدالة كما هي عاجزة أيضاً عن إعادة إصلاح المبنى وشراء أجهزة بديلة وإعادة الصحفيين للعمل كما كان قبل تدمير الوكالة وتشريد صحفييها وإدارييها، وهي ملزمة بذلك بل أنه واجب بحكم مسؤوليتها في التعويض وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل مايو 2011م.

### المنهجية المتبعة

تقرير الحقوق والحريات الذي دأبت نقابة الصحفيين على إصداره سنوياً والمتعلق بالانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين والكتاب بسبب عملهم، يعتمد على رصد وتوثيق الانتهاكات عن طريق رصد الأخبار في الصحافة عموماً وبقية الوسائل الإعلامية ، وكذا البلاغات والشكاوى المباشرة التي تصل إلى لجنة الحقوق والحريات فيتم تسجيلها عن طريق فريق الرصد والتوثيق بالنقابة باستمارة خاصة بالانتهاكات ويتم التأكد من صحة المعلومات الواردة في البلاغ أو الشكاوى ومن ثم إصدار بلاغ صحفي بوقائع الانتهاكات إلى وسائل الإعلام وإبلاغ الجهات الرسمية بالانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين لتقوم بدورها في تعقب الجناة، وإضافة إلى الرصد الصحفي والبلاغات والشكاوى المباشرة التي تصل إلى سكرتير لجنة الحقوق والحريات، فإنه وبعد التأكد من الحادثة تصدر النقابة تقريرها نهاية كل عام وتنشره

على الملا، إضافة إلى تحليل هذه البيانات (التحليل البياني) للانتهاكات، فضلاً عن إقامة فعاليات تنظمها النقابة لإطلاق التقرير وكشف وفضح الجهات التي أقدمت على الانتهاكات خلال العام - ثم مطالبة وزارة الداخلية بالقيام بواجبها في تعقب وتتبع الجناة، على الرغم من أن كثيراً من الأجهزة الأمنية بمختلف مسمياتها (الأمن القومي- السياسي- الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية والدفاع) وغيرها متهمون بالقيام بالانتهاكات وتنظم نقابة الصحفيين (لجنة الحقوق والحريات) فعالية لإطلاق تقرير الحريات لوضع حدٍ للانتهاكات التي تقع بحق الصحفيين والإعلاميين وهي طريقة من طرق التصدي للانتهاكات لمنع تكرارها أو الحد منها على الأقل.

### الإغلاق القسري لصحيفة الأيام

منذ العام 2009م مازالت صحيفة الأيام مغلقة قسراً منذ أيام حكومة علي محمد مجور، بررت الحكومة يومها إغلاق الصحيفة بأنها تروج للانفصال وتثير النعرات الطائفية بين أبناء البلد الواحد وتحت هذا المبرر أوقفت ومنعت الصحيفة من الصدور ، وتتالت الانتهاكات بحق الصحيفة والعاملين فيها واقتحمت قوات الأمن مبنى الصحيفة في محافظة عدن والاعتداء على مقرها ومكتبها في صنعاء، إلى أن حدثت جريمة قتل أحد الأشخاص بجانب مكتب الصحيفة بالعاصمة صنعاء، وهو ما زاد الطين بله وتمادت قوات الأمن والحكومة في استمرار بقاء الحال على ما هو عليه من إغلاق الصحيفة وملاحقتها بقضايا جنائية، ولازال إلى اليوم رئيس تحريرها هشام باشراحيل يحاكم على الرغم من وفاته، إضافة إلى استمرار محاكمة نجليه ومدير التحرير تمام باشراحيل، هذا العداء تجاه الصحيفة ولد عداءً في الشارع الجنوبي تجاه كل ما هو شمالي وخاصة تجاه كثير من وسائل الإعلام الصادرة في

صنعا ، وكأن هذه الصحف والوسائل الإعلامية القنوات القضائية هي وراء إيقاف صحيفة الأيام.

إن نقابة الصحفيين اليمنيين ولجنة الحقوق والحريات لطالما نددت واستنكرت ومازالت وستظل بإيقاف صحيفة الأيام وهي اليوم تطالب بسرعة عودتها للصدور وتعويضها التعويض العادل على فترة إيقافها القسري ليتسنى لإدارتها وصحفييها ومراسليها العمل في ظل المتغيرات المحلية التي مرت بها اليمن بعد الثورة الشبابية الشعبية السلمية، ولايجوز لحكومة الوفاق أن تظل تماطل وتسوف، على الرغم من أنها قد صرحت أكثر من مرة أنها ستعيد الصحيفة إلى الصدور وستعوضها لكن لا أحد يدري لماذا كل هذا التأخير.

### المعتقل ظلماً عبدالإله حيدر شائع

يعرف الجميع أن الصحفي عبدالاله حيدر شائع المعتقل منذ أكثر من عامين في الأمن السياسي بتهمة الترويج للقاعدة بل ومسؤولها الإعلامي بحسب اتهام النيابة له أن هذه تهمة باطلة بل وملفقة لأن من حق أي صحفي وبنص المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن يحصل على المعلومات ويستقيها من أي مكان ويتداولها ويحللها وهو ما فعله حيدر، إذ أنه كان يحصل على المعلومات بطريقته الخاصة ثم يضعها ويحللها وي طرحها للمتلقين مثلها مثل غيرها من المعلومات، إلا أن الجهات الرسمية اعتبرت حقه في الحصول على المعلومات دليل إدانة في التواصل والترويج لتنظيم القاعدة إعلامياً، وهو ما يؤكد عكس ما نص عليه الدستور والقوانين

والاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها الجمهورية اليمنية، وتؤكد نقابة الصحفيين أن حيدر مظلوم وأن الحكم الذي صدر بحقه ظالم وجائر، لأن الجميع يعرف جيداً أن القضاء في اليمن غير عادل وفساد، وقال عبدالكريم الإرياني نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام في مقابلة مع صحيفة السياسة الكويتية: "... لا شك أن ضعف القضاء مش ضعفه فقط بل فساد، ليت والله لو كان ضعيفاً فسوف نعمل على تقويته، لكن المشكلة في فساد وفساد لازم نقصه".

بل أن القضاء مخترق من قبل الأجهزة الأمنية والحكم القضائي الجائر الذي صدر بحق حيدر حبس خمس سنوات مع النفاذ وسنتين تحت الإقامة الجبرية بسبب تدخلها، وتؤكد لكثير من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير أن حيدر مسجون بتعليمات أمريكية أيضاً وهذا يؤكد أن القضاء ليس مخترقاً من الأجهزة الأمنية في الداخل بل انه مخترق ايضاً من الخارج والدليل ان عبدالاله حيدر شائع لا يمكن ان يخرج من معتقله الا اذا وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك وهو خرق للسيادة اليمنية.

ونظمت نقابة الصحفيين اليمنيين ومنظمات صحفيات بلا قيود وهود ومنظمات غيرها فعاليات تضامنية ووقفات احتجاجية أمام رئاسة الجمهورية والوزراء ومكتب النائب العام ووزارة العدل والسفارة الأمريكية وفي أماكن أخرى للمطالبة بالإفراج الفوري عن الصحفي المعتقل عبدالاله شايح وتعويضه التعويض العادل عن السجن والظلم الذي وقع بحقه.

إن حرية الرأي والتعبير في اليمن ما تزال تواجه عديد مشاكل وليس ثمة انفراجاً يبدو في الأفق من أن الإعلام اليمني بكل مسمياته سيشهد تغييراً حقيقياً إلا إذا وضع

حد للانتهاكات التي تقع بحق الصحفيين اليمنيين والصحف والوسائل الإعلامية -  
رغم ازدحام الفضاء بالقنوات الإعلامية - وألغيت القوانين التي تقيّد حرية العمل  
الصحفي والإعلامي وتحظر عليهم العمل في بيئة آمنة بعيداً عن المحظورات  
وخاصة المادة (103) من قانون الصحافة والمطبوعات رقم (25) لسنة 1990م والمواد  
(192 - 202) من قانون الجرائم والعقوبات التي كبلت العمل الصحفي وخالفت المادة  
(19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (19) من العهد الدولي الخاص  
بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (6) من الدستور اليمني (2001).

## التوصيات:

- إصدار تشريعات تتعلق بحرية الرأي والتعبير تتوافق مع المعايير الدولية  
والمتغيرات المحلية.
- إلغاء المواد (192-202) من قانون الجرائم والعقوبات المتعلقة بمحظورات  
النشر.
- وقف الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين ومحاسبة الجناة  
والفاعلين وتقديمهم إلى الجهات القضائية ليأخذوا جزائهم العادل على



ارتكبه بحق الصحفيين والإعلاميين وخاصة من أقدم على قتل الصحفيين خلال الثورة الشبابية الشعبية السلمية في العام 2011م وما قبلها.

- تعويض الجرحى والمعتقلين ومن تم الاعتداء عليهم ومن مورست بحقهم الانتهاكات التعويض العادل بعد تقديم الجناة إلى العدالة وتقديم الاعتذار لهم.

- سرعة إطلاق الصحفي المعتقل ظلماً عبدالإله حيدر شايع وتعويضه التعويض العادل على فترة وسجنه الظالمة والاعتذار له على الانتهاكات التي وقعت بحقه وعدم الانصياع لأي توجيهات خارجية تمس حرية حيدر.

- سرعة إعادة صدور صحيفة الأيام وتعويضها التعويض العادل على فترة إيقافها القسري منذ العام 2009م وحتى اليوم.

- سرعة بناء مبنى وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) وتعويضها وإعادة كل ما دمرته الحرب بين قوات نظام علي صالح وأسرة الشيخ صادق الأحمر وإعادة الصحفيين العاملين فيها إلى العمل وتعويضهم التعويض العادل والمناسب على فترة حرمانهم من عملهم وحقوقهم.

- سرعة تعويض الصحف الأهلية والقنوات الإعلامية التي تعرضت للاعتداء بسبب حرب 2011م بين أسرة الأحمر وقوات نظام علي صالح.